اعداد

د. محمد رعد الدراجي

المحاضرة الأولى

انواع الحكومات استنادا إلى وسيلة استناد السلطة

تباينت سبل وصول الافراد الى سدة السلطة ، وكان مرد هذا التباين الى تطور المجتمع في كافة مجالات الحياة المختلفة وبالاخص العوامل

الدينية والاقتصادية ، فاذا كانت بداية نشأة نظم الحكم بمفهومها البدائي تغلب عامل القوة فان هذا الامر لم يدوم طويلا ، حيث اقتضى ضرورة اقترانها – اي القوة – بعامل الرضى الصريح او الضمني من قبل الافراد وهو ما اصطلح على تسميته بمبدأ شرعية السلطة .

وانقسمت الحكومات وفق لوسيلة اسناد السلطة إلى:

اولا: انظمة حكم فردية: والتي تقسم إلى (نظم الحكم الملكية ونظم الحكم الدكتاتورية)

ثانيا : انظمة حكم الديمقراطية.

ففيما يتعلق بنظم الحكم الفردية

ان بدأ ظهور السلطة تجلى بهذه الصورة من الحكم - اي بصورة الحكم الفردي – من نظم الحكم ، حيث كانت المجتمعات تعيش بصورة بسيطة خالية من التعقيد وعند ظهور حالة الاختلاف السياسي بضرورة وجود قائد او موجه للجماعة ، ظهرت الزعامة او القيادة الفردية ، التي تعني اختصاص شخص واحد بالقيادة مع وجود معاونين له في ادارة شؤون الجماعة وبصرف النظر عن التسمية او اللقب الذي يطلق على هذا الشخص كأن يكون ملكا او امبراطورا أو دكتاتورا ، الا ان هذه الصورة ظهرت لها نعوتا مختلفة اساسها مدى هيمنة الفرد الحاكم على شؤون الجماعة ، فيلاحظ على النظم الملكية تزايد ثم تراجع هذه الهيمنة فظهرت الملكية المستبدة والمطلقة ثم المقيدة ، في حين تبدو هيمنة الحاكم الفرد باجلى صورها في النظام الدكتاتوري ، وهذا ما سنتولى بيانه وعلى النحو الآتي :

أولا : النظم الملكية

مفهوم النظام الملكي

وهو احدى صور الحكم الفردي التي تؤول فيه شؤون الجماعة إلى فرد واحد ، يدعي ان اساس شرعيته تعود إلى الله أو إلى نفسه (اي انه الهة أو منصب من قبل الالهة).

انواع النظم الملكية :

١-الملكية الاستبدادية.
٢-الملكية المطلقة.
٣-الملكية المقيدة.

١.الملكية الاستبدادي

مفهومها: ينفرد الحاكم (الملك) في مباشرة السلطة التي تؤول إليه عن طريق الوراثة ، فالحاكم هنا لايخضع لاي قانون ولايحد من سلطته اي شيء على اساس انه صاحب السيادة ، ومن ثم له ان يستخدم سلطاته وفق ارادته لا ارادة الشعب لان ارادته هي القانون ، اي ان في الحكومة الاستبدادية تهدر الحريات وكرامة البشر لحلول قانون الفرد (الحاكم) محل قانون الدولة ، اذ بامكان هذا الفرد (الحاكم) ان يشرع القانون أو يلغيه دون وجود اية مسآلة له من قبل اية جهة اخرى ، وله ان يتخذ من القرارات مايشاء دون ان يتقيد بها لانها ملزمة لغيره .

تطبيق الملكية الاستبدادية: عرف هذا النوع من الملكية وطبق في الملكيات الاوربية القديمة حيث وجد من يدافع عنه حينذاك على اساس ان الملك هو مصدر السلطات جميعها وهو مصدر القانون ، وله ان يتخذ مايشاء من القرارات دون ان يكون مقيدا بها ، لانها ملزمة لعامة الشعب ، ولا يوجد رقيب على ارادته التي تعلو على ارادة الجميع ، فهو يستمد شرعية حكمه من الاله أو هو الاله بحد ذاته .

ومع التطور السياسي والاجتماعي اختفت الاصوات المؤيدة لهذا النوع ، وظهرت اصوات تنادي بتخيف قبضة الحاكم على مقاليد السلطة واحترام التشريعات التي تضعها الدولة ، مما ادى الى ظهور الملكية المطلقة كرد فعل على ذلك .

٢.الملكية المطلقة

مفهومها: في هذه الصورة ينفرد الملك بمباشرة السلطة التي تؤول إليه عن طريق الوراثة ، إلا انه مقيد بالقوانين النافذة مع تمتعه بسلطة تقديرية يستطيع من خلالها الغاء القوانين أو تعديلها ، وهذه السمة هي التي تميز الحكومة المطلقة عن الحكومة الاستبدادية حيث تخضع الاولى للقانون في حين ترى الثانية انها فوق القانون .

تمييز الملكية الاستبدادية عن الملكية المطلقة:

اوجه التشابه بين الاثنين :

١. يصل الحاكم الى السلطة عن طريق الوراثة .

٢. الحاكم هو مصدر السلطات ومصدر القانون في الدولة .

٣. مصدر شرعية الحكم هو ان الحاكم منصب من قبل الالهة أو هو الالهة بحد ذاته .

اوجه الاختلاف بين الاثنين :

١. الملكية المطلقة تتميز بخضوع الملك إلى القانون أي انه يكون خاضع للقانون الذي يضعه .

٢. الملكية الاستبدادية تتميز بعدم خضوع الملك لاي قانون بل هو فوق القانون ، بمعنى ان يضع القانون ليلزم به غيره .

٣.الملكية المقيدة (أو الدستورية)

مفهومها: في هذه الصورة يتولى الحاكم (الملك) السلطة عن طريق الوراثة ، ولكن تختلف هذه الصورة عن سابقاتها ، ان الحاكم لاينفرد بممارسة السلطة بل توزع سلطات الحكم على هيئات متعددة (الهيئة التشريعية ، والهيئة التنفيذية ، الهيئة القضائية) تكون خاضعة للرقابة المتبادلة فيما بينها عما تمارسه من اعمال لضمان عدم التعدي على اختصاصات السلطات الاخرى وضمان عدم الانحراف في مزاولة اللصلاحيات والمهام ، اما الحاكم فيمارس سلطات واختصاصات محدودة اقرب الى ان تكون اسمية وتشريفية مما يجعله بمناوىء عن المسؤولية استنادا إلى قاعدة (حيثما تكون السلطة تكون المسؤولية) ، وهذا النوع من الملكية هو المطبق في الوقت الحاضر .

سبب شيوع الملكية المقيدة: يعود شيوع صورة الملكية المقيدة أو ماتسمى بالملكية الدستورية إلى ماقامت به الشعوب من نضال وكفاح طويل ضد استبداد الحكام صاحبي السلطات المطلقة حيث وافق بعض الحكام وعلى مضض على مبدأ المشاركة في ممارسة السلطة وعدم تجميعها بيد الحاكم منفردا .